

اتحاد المغرب العربي كآلية لتفعيل الحكامة والسياسات العامة

الاستاذ :وعيل حكيم

الاستاذ : شعيب محمد

توفيق

استاذ مساعد " أ "

استاذ مساعد

" أ "

جامعة بسكرة

جامعة بسكرة

ملخص :

ان المجتمع الدولي مرتبط بمدى تضافر جهود الدول من اجل ضمان العيش في عالم من السلم والأمن سواء السياسي او اأقتصادي وتعتبر التكتلات اليوم من انجع الوسائل التي تساهم في تطوير اقتصاديات الدول خاصة النامية منها وهو ما تم تجسيده في اطار دول المغرب الغربي او ما يعرف باتحاد المغرب العربي والذي كان يمثل اهم التكتلات في القارة الافريقية بالنظر لما حققه من مكاسب لهذه الدول الاعضاء فيه، ولا يتحقق التكتل سوى بتوحيد الافكار والتصورات التي تعود بالنفع على أعضائه وقد كان اتحاد المغرب العربي مجالا لتحقيق التنمية في مجالات مختلفة.

Abstract :

The international community is linked to the extent of the concerted efforts of countries to ensure living in a world of peace and security,

whether political or economic, and the clusters today is one of the most effective means that contribute to the development of the economies of countries, especially developing ones, which was embodied within the framework of the Western Maghreb or the Union The Arab Maghreb, which represented the most important blocs in the African continent because of the gains it made to the member states, and the bloc can only achieve the unification of ideas and perceptions that benefit the members. The Arab Maghreb Union has been a field for development in various areas.

الكلمات المفتاحية : اتحاد، المغرب العربي، السياسات العامة، الحكامة، التكتلات.

Keywords: Union, Maghreb, Public Policy, Governance, Agglomerations.

مقدمة :

تعد التكتلات الإقليمية من بين انجع الاساليب لتحقيق التنمية في شتى المجالات حماية وتكريسا لمصالح الدول المنطوية داخل هذه التكتلات ومنه ضمان العيش الكريم لأبنائها والتي لا يمكن بأي حال من الاحوال تجسيدها بمفردها ويعتبر اتحاد المغرب العربي من بين اهم التكتلات التي كان لها التأثير البالغ بالنظر لما يمتلكه هذا التكتل من مقومات اقتصادية وثقافية وإستراتيجية عديدة.

ان فكرة انشاء اتحاد مغرب عربي لم يكتب لها النجاح سوى في نهاية فترة الثمانينات وذلك لما احس تكتل الدول الخمسة بضرورة خلق وتكريس مثل هذا التكتل وهو ما يعبر عن مستقبل هذه الدول نظرا للإخطار والظروف الدولية المحيطة بهذه الدول.

ان اتحاد المغرب العربي لم يكن نتاجا لمقوم واحد، إنما هو نتاج لتضافر مجموعة من المقومات والعوامل المحلية والدولية وهي مقومات مشتركة ومتقاربة المضمون تجعل حتمية اللجوء الى مثل هذا النوع من التكتلات امرا لا مفر منه مثل وحدة اللغة، الدين، الجانب الثقافي والحضاري والتي تشكّل اغلبها مجال التعاون والاندماج كل هاته المعطيات تعتبر دعائم ومقومات أساسية لإنشاء اتحاد المغرب العربي،

ان أي تكتل في العالم اليوم لا يمكنه الاستمرار الى الابد فقد تتخلله اسباب وفجوات قد تؤدي الى زواله مثلما حدث مع تكتل اتحاد المغرب العربي حيث لم يعرف الاستمرار نظرا لأسباب عديدة على هذا الاساس ومن اجل معرفة مضمون الموضوع ومحاولة الالمام بمختلف جوانبه ارتينا طرح الاشكالية التالية

الى أي مدى ساهم اتحاد المغرب العربي في تحقيق و تعزيز مكانة أعضائه ؟ وهل هناك مجال لإعادة بعثه مجددا ؟

من اجل حصر و تحليل جميع جوانب الدراسة كان لزاما علينا تقسيم الدراسة الى المحاور التالية :

- المحور الاول : نشأة اتحاد المغرب العربي،

- المحور الثاني : عوامل ومقومات نجاح وفشل انشاء اتحاد المغرب العربي،

- المحور الثالث : آفاق ورهانات احياء اتحاد المغرب العربي.

المحور الاول : نشأة اتحاد المغرب العربي

ان تأسيس اتحاد المغرب العربي لم يتم صدفة او حديثا وإنما كان مرتبطا بتاريخ المغرب العربي على اعتبار وجود نية تاريخية لإنشاء هذا الاتحاد إلا ان الفرصة لم تكن آنذاك اذ كانت الرغبة شديدة في إنشاء هذا التكتل قبل ذلك التاريخ في محطات كثيرة بالنظر إلى ما يجمع دول المنطقة من تاريخ مشترك ووحدة الدين واللغة والأرض وكذلك المصير، فما يجمع هذه الدول أكثر مما يفرقها رغم ما خلفه الاحداث التي كانت سببا في تأخير هذا الاتحاد لسنوات بعد الاستقلال.

وقد تم تأسيس وإنشاء اتحاد سنة 1989 سمي باتحاد المغرب العربي، حيث أعلن زعماء كل من الدول الاعضاء فيه وهي : المغرب والجزائر وليبيا وتونس وموريتانيا في السابع عشر من فبراير عام 1989 عن تشكيل “اتحاد المغرب العربي” مقره كان في مدينة مراكش المغربية، وذلك بهدف توثيق أواصر الأخوة التي تربط بين دول الاتحاد بعضها ببعض،¹

ان تأسيس لهذا اتحاد المغرب العربي في شمال إفريقيا لم يحمل الصبغة الرسمية في البداية، بل كانت مجرد رغبة من لدن بعض المتقنين الغيورين على مصلحة بلدانهم ومنه بلدان المغرب العربي

واهم عامل مشترك أدى الى ضرورة انشاء مثل هذه التكتلات هو المستعمر الغادر بحيث امتدت جذوره الى الجزائر والمغرب وتونس وبالتالي فهو عامل مهم في خلق شعور

¹ الغوث ولد الطالب، “الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الخصخصة في موريتانيا” مجلة فكر العلوم الاقتصادية والقانونية والسياسية العدد الأول 2008 المغرب. ص 107.

بالتضامن والتعاون،² حيث انضمت كل من ليبيا وموريتانيا لمشاريع بناء وحدة مغربية في سبعينيات القرن الماضي وتحولت باريس في عشرينيات القرن الماضي إلى مركز التقاء الطلبة الجزائريين والمغاربة والتونسيين الذين تكتلوا في منظمات ذات توجه مغربي، وتم إنشاء جمعية لها بعد مغربي سنة 1925 تحت اسم “نجمة شمال إفريقيا” برئاسة الجزائري “مصالي الحاج”، هدف الجمعية كان تنظيم المقاومة من أجل استقلال دول شمال إفريقيا

لذلك يمكن ارجاع الاسباب التاريخية لإنشاء اتحاد المغرب العربي الى الفترة الاستعمارية لهذه الدول

وأن إنشاء اتحاد المغرب العربي والتوقيع على الاتفاقية تؤشر على بداية التعاون الرسمي للدول الخمسة المنضوية تحت لواء هذا (الاتحاد، المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا) وهو ما يجسد مضمونه وفحواه³

وأولى المحاولات كانت بإبرام معاهدة الاخاء والوفاق التي تم توقيعها بدولة تونس بين كل من تونس والجزائر بتاريخ 19 مارس 1983 وفيما بعد انضمت اليهما دولة موريتانيا الغرض منها توثيق اواصر الصلة بين هذه الدول وتعزيز الثقة بين شعوبها، لتأتي بعدها معاهدة اخرى بدولة المغرب وهي معاهدة وجدة والتي ابرمت بتاريخ 13 اوت 1984، بين كل من المغرب وليبيا، وفي السابع عشر من شهر فيفري من سنة 1989 قام قادة الدول

جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية ،

الجزائر، 2004، ص14.²

³ ميغيل هيرناندو دي لارامندي، “السياسة الخارجية للمغرب”، ترجمة عبد العالي بروكي، منشورات الزمن، النجاح الجديدة-الدار البيضاء، طبعة أولى 2005 ص ص 269- 270 .

الخمس المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا بإبرام اتفاقية انشاء اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش المغربية وهو ما يعبر عن التكتل الغربي من اجل ضمان توحيد الرؤى السياسية والاقتصادية والثقافية وضمان الاستقرار لشعوب هذه الدول قوامه الاخاء والصداقة الدائمة.⁴

المحور الثاني : عوامل ومقومات نجاح وفشل انشاء اتحاد المغرب العربي

اولا : مقومات نجاح انشاء اتحاد المغرب العربي

إن المتمعن في الخريطة الجغرافية لدول المغرب العربي يجد تكاملا وتناسقا طبيعيين لما تزر به هذه الدول من موارد طبيعية مختلفة ومتنوعة، وحدود مشتركة برية وبحرية تساعد على حركية وتنقل الأفراد والبضائع بكل سهولة من موريتانيا إلى تونس أو العكس، كما أن وحدة اللغة والدين والثقافة تشكل عاملا إيجابيا إضافيا. فدول الإتحاد تتمتع باقتصاديات متنوعة حيث تعتمد كل من تونس والمغرب بشكل كبير على الفلاحة وأنشطة متنوعة بينما ليبيا والجزائر فتعتمدان على إنتاج الغاز والنفط وتتوفر موريتانيا على مخزون كبير من ثروات معدنية وطبيعية، ناهيك عن اليد العاملة المؤهلة المتوفرة في دول المنطقة الأمر الذي يوحي بتكامل اقتصادي يحقق اكتفاء ذاتيا لدول المغرب العربي ويجعل منه اتحادا قويا ومنافسا لباقي التكتلات الإقليمية المجاورة. لقد تم انشاء اتحاد المغرب العربي من قبل بين الدول الخمس الاعضاء فيه وهي : المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا وذلك بتاريخ 17 فيفري 1989 وذلك بالنظر لما تمتلكه هذه الدول من مقومات وعوامل مشتركة تؤهله

⁴ جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق. ص 20.

لان يكون انجع تكتل بامتياز استنادا الى عدة مقومات سياسية واقتصادية وثقافية ومن اجل ابراز مكانة هذا الاتحاد نتعرض فيما يلي لأهم العوامل التي ساعدت على ظهور هذا التكتل .

ان العوامل والمقومات متعددة ومختلفة لذا سنركز على اهم العوامل التي ساهمت في انشاء الاتحاد :

1 العوامل السياسية :

يشترك اعضاء الاتحاد في عوامل سياسية اثر عليها بنسبة كبيرة الاستعمار الهتمي إلا ان اتحاد المغرب العربي يعد تكتلا سياسيا الغرض منه توحيد رؤى الدول الاعضاء فيه سياسيا وبذلك يصبح اتحاد المغرب العربي ذو قيمة سياسية تمكن اعضائه من فرض اسلوبها سياسيا مثل عدم التدخل الاجنبي واقتراحات قرارات تكون ذات تأثير على باقي التكتلات والدول غير الاعضاء وذلك ليس الغرض منه تحقيق والسلطة وإنما تحقيق مصالح شعوبها ومصلحة الدول الاعضاء فيه، وإنما من أجل تحقيق الصالح العام أو مجموعة من المصالح الجماعية، وهذا استنادا لمضمون المادة الثالثة من اتفاقية اتحاد المغرب العربي. والمتأمل في انظمة الحكم في الدول الخمس يلاحظ وجود نظام حكم واحد جمهوري ديمقراطي ما عدا دولة المغرب فنظام الحكم فيه هو نظام ملكي ولكن هذا الاخير لا يمكنه التأثير على رغبة انشاء اتحاد مغرب عربي، طالما ان اغلبية الدول فيه تشترك في النظام السياسي ومنه وجود مبادئ دستورية مشتركة.

2 المقومات الاقتصادية: 5

تبلغ مساحة "اتحاد المغرب العربي" حوالي 5.782.140 كلم مربع، وتشكل هذه المساحة حوالي 42% من مساحة الدول العربية مجتمعة تتركز 41% منها في الجزائر، ويصل طول الشريط الساحلي لدول الاتحاد 6505 كلم، ويصل تعداد سكانه حوالي 80 مليون نسمة حسب إحصائيات عام 2000 حيث يعيش 78% من سكانه مناصفة في الجزائر والمغرب، وتبلغ نسبة المساحة الصالحة للزراعة من مساحة الاتحاد إلى ما يقارب 3.7% تقع 43% من هذه الأراضي في المملكة المغربية، كما يبلغ مجموع الناتج⁶ المحلي الإجمالي لدول 'اتحاد المغرب العربي' 389.6 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل حوالي 32% من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية، ويصل معدل النمو السكاني لدول الإتحاد المغربي إلى 1.7%.

⁵ راجع في هذا الشأن اتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي وقعت هذه الاتفاقية بمدينة الجزائر بتاريخ 23 جويلية 1991 اذ تنص المادة 1 يشجع كل بلد من بلدان اتحاد المغرب العربي وفي إطار أحكامه انتقال رؤوس الأموال المملوكة لمواطنيه إلى الدول الأخرى للإتحاد وانتقال رؤوس الأموال المملوكة لمواطني الدول الأخرى للاتحاد إليه، ويشجع استثمارها فيه بحرية، في كافة المجالات غير الممنوعة على مواطني البلد المضيف وغير المقصورة عليهم، وفي حدود نسب المشاركة الدنيا والقصوى المقررة في أنظمة البلد المضيف، كما تتعهد بتمكين المستثمر من الحصول على التسهيلات والضمانات المقررة بموجب هذه الاتفاقية، وتقدم الاستثمار معاملة عادلة ومنصفة.

جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق. ص 21.⁶

إذا كان الاقتصاد يعتمد في أساسه على الفلاحة والصناعة فمقومات اقتصاد قوي لدول الاتحاد مجتمعة تعد بمستقبل زاهر إن أحسنت الاستغلال،⁷

ان المتأمل في المقومات الاقتصادية لدول اتحاد المغرب العربي يلاحظ وجو تشابه وتقاطع في ثروات هذه الدول وكذا منتجاتها وسلعها خاصة الثروة السمكية والمعادن بمختلف أنواعها بالإضافة للمقومات الجغرافية التي يتمتع بها المغرب العربي، فإنه يمتلك مجموعة من الموارد الاقتصادية الهامة التي تجعله قادرا على تحسين أوضاعه الاقتصادية ورفع قدراته الانتاجية وذلك بالاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وبالتالي خلق فرص عمل لمواطنيها والرفع من مستوى معيشتهم. وتعد الجزائر أكبر منتج للنفط والغاز الطبيعي في العالم، وبذلك تحتل المرتبة الخامسة عالميا لاحتياطي الغاز الطبيعي، والرابعة عشر لاحتياطي النفط، فالتنوع المغربي في الموارد الطبيعية سيجعل هذه الدول في اطار اتحاد واحد قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتكوين مجموعة قوية لها مكانتها ودورها الاقتصادي في الساحة الدولية خاصة وأن المنطقة المغربية تشكل رهانا اقتصاديا استراتيجيا هاما للدول المتقدمة، وبالتالي فإن هذا الإتحاد يعتبر تحديا حقيقيا للدول المغربية من اجل ضمان الرقي لشعوبها، فمنطقة المغرب العربي محور تقاطع ثلاث قارات أوروبا ، أفريقيا وآسيا، مما يزيد المنطقة أهمية استراتيجية بالغة،⁸ إضافة إلى موقعها البحري المتميز شمالا على امتداد 4000 كلم من الشريط الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط جعل من دول المنطقة نقاط مراقبة

جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي، مرجع سابق، ص 26.⁷

⁸ محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1954 - 1975 ، ر البصائر الجديدة،

الجزائر، 2013 ،ص 387 .

على الملاحة البحرية، كما يعتبر الشريط البحري لحوض البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه دول المغرب العربي ممرا رئيسيا في العمليات التجارية⁹

وقد نصت المادة الثانية من اتفاقية اتحاد المغرب العربي على ان الهدف من انشاء هذا الاتحاد وفقا للفقرة الاخيرة على تحقيق حرية تنقل الاشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الاموال بينها وهذا معناه ان الجانب الاقتصادي يحتل مكانة هامة في مضمون انشاء اتحاد المغرب العربي وتتوفر منطقة المغرب العربي على عدد من الثروات الطبيعية مثل البترول، الفوسفات، الذهب، الثروة السمكية، والتي ستلعب دورا بارزا في دعم اقتصاديات هذه الدول وهو ما من شأنه الإسهام في تحقيق الاندماج المتكامل في جميع الميادين لتعزيز القدرة على مواجهة التحديات المشتركة ، إضافة إلى الاكتشافات في مجال الغاز والنفط، حسب آخر الاكتشافات المعنية بالتنقيب في الشواطئ الموريتانية.¹⁰

3 المقومات الثقافية:

يشترك دول اتحاد المغرب العربي في العديد من المقومات والعوامل الثقافية والتي جعلت منها مجالا للتكتل ابرزها الدين الإسلامي اللغة العربية وكذا نفس المصلحة المشتركة

⁹ Ben Salem Hatem , Le Maghreb sur L'échiquier méditerranéen (défense nationale), Le comité d'études de défense nationale N07, Paris, Juillet 1989, pp 06- 07.

¹⁰ جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي، مرجع سابق، ص 35

والتاريخ المشترك، وبالرغم من تعدد الجوانب الثقافية في منطقة المغرب العربي وهذا ما عززته المادة الثالثة من الاتفاقية الفقرة الأخيرة بنصها : " اقامة تعاون يرمي الى تنمية التعليم على كافة مستوياته والى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الاسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف خصوصا بتبادل الاساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء وقد ركزت الوثيقة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي على اعتبار الأبعاد الدينية واللغوية والتاريخية كمقومات أساسية للإتحاد من شأنها المساهمة في تسهيل اندماج أشمل من اجل إقامة أسس التبادل بين شعوبها وكذا وضع برامج للتعاون الثقافي.

ثانيا : عوامل فشل مشروع إتحاد المغرب العربي

لقد اكتنف اتحاد المغرب العربي عدة مشاكل سياسية بين الدول الخمس الاعضاء فيه والتي شكلت عائقا أمام الاندماج الكلي وتحقيق أهداف الاتحاد. فاختلاف الأنظمة السياسية والنزاعات الحدودية الموروثة عن الاستعمار بين دول الاتحاد خاصة بين كل من الجزائر والمغرب الشقيق وكذا رغبة كل دولة في الريادة والزعامة على الصعيد الإقليمي وقد كان للاستعمار الاثر البالغ على دول "المغرب العربي" حيث خلف ورائه مشاكل حدودية خطيرة كادت تعصف بالسلم والأمن في المنطقة، حيث عرفت جميع دول الاتحاد نزاعات حدودية: بين كل من تونس و ليبيا، وتونس و الجزائر، وليبيا و الجزائر، والمغرب و موريتانيا، غير أن تلك النزاعات كانت تجد لها حلا دبلوماسيا وسلميا في غالب الأحيان، لقد حالت المشاكل العالقة بين دول "اتحاد المغرب العربي" دون تحقيق الأهداف المسطرة والاندماج كلي، حيث كان من الأولى طرح حلول لتلك الإشكالات وليس التعنت والتعصب.

لقد تميزت العلاقات السياسية بين بلدان اتحاد المغرب العربي بالتوتر والقطيعة الشيء الذي اثر بنسبة كبيرة على مواصلة واستمرارية عمل الاتحاد خاصة ما تعلق بقضية الصحراء الغربية وما نجم عنه من نزاع بين الجزائر والمغرب بعد مساندة الجزائر لحرية الشعب

الصحراوي في تقرير مصيره وهو ما زاد من تعميق الهوة بين البلدين ومنه التأثير على سيرورة اتحاد المغرب العربي اضافة الى ما يعرف بقضية لوكيربي والتي كان لها هي الاخرى تداعيات سلبية على علاقات دولة ليبيا ودول اتحاد المغرب العربي، إن هذه الخلافات ناتجة عن التناقضات بين الأنظمة السياسية آنذاك في المنطقة، والتي تغذيها في نفس الوقت الخلافات الحدودية التي كانت موضع مواجهة بين الجزائر وليبيا من جهة، والمغرب وموريتانيا، والمغرب والجزائر من جهة ثانية.¹¹

بالرغم من توافر المغرب العربي على الإمكانيات الاقتصادية الملائمة لقيام وحدة اقتصادية، إلا أن هذا الاتحاد لازالت تعترضه العديد من العراقيل منها استمرار التبادل مع الدول المتقدمة إذ مازال يستحوذ الاتحاد الأوروبي على النصيب الأكبر من التجارة الخارجية لدول المغرب العربي ونوة إلى أن قلة تنوع اقتصاديات المنطقة شكل عقبة أمام تنشيط التجارة والاستثمارات، وهو ما استغلته دول أوروبا من اجل فرض شروطها في اتفاقياتها المبرمة دول المنطقة مما أدى إلى انخفاض المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي، وكذا غياب أي تشجيع للاستثمارات بينها، بالإضافة الى ضعف هيكل المبادلات التجارية، وهو ما اثر على استمرارية الاتحاد.¹²

¹¹ عبد العزيز شرابي، اتحاد المغرب العربي- الاوضاع الراهنه والتحديات المستقبلية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 05 ، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2008، ص 15.

¹² Abdnnour Benahtar, Les Etas Unis et le Maghreb, Regain d'interet, C.R.E.A.D, Algérie, 2007, p 297.

رغم الطموح الكبير الذي كان يحمله مشروع الاندماج المغاربي، إلا أن الواقع أثبت فشله من جميع النواحي كما تدل جميع المؤشرات الاقتصادية والسياسية والأمنية، كما لا يمكن نفي العوامل الخارجية في إفشال هذا الاتحاد منها عدم رغبة الدول الكبرى في رؤية مجموعة من الدول العربية متحدة ومستقلة في قرارها، فالمغرب حليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية وشريك اقتصادي للاتحاد الأوروبي والجزائر حليف استراتيجي لفرنسا حيث تشكل هذه العوامل سببا في قبح مشروع الاتحاد كذلك الاتحاد الأوروبي وهو أكبر وأقرب تجمع اقتصادي قريب من دول اتحاد المغرب العربي لن يرضى بوجود تجمع متجانس ومتحد ومستقل.

المحور الثالث : أفاق ورهانات احياء اتحاد المغرب العربي¹³

ان الإستراتيجية البديلة من أجل تفعيل إتحاد المغرب العربي لازلت غير كافية وغير محفزة لأسباب عديدة كالاخلافات الثنائية السياسية، مشكل الحدود، حيث لازال ينظر إلى إتحاد المغرب العربي أنه مشروع لا يستجيب لطموحاتها ومصالحها و قد ينقص من نفوذها إن مختلف تجارب التكتلات الجهوية و الإقليمية عبر العالم تؤكد أن توفر الإرادة السياسية يعتبر الشرط الضروري وان إتحاد الأوروبي أحسن مثال على ذلك، حيث أن تقارب أنظمة الحكم القائمة فيه على أسس ديمقراطية ووعيها بالمصير المشترك، مكن هذه البلدان من تجاوز

¹³ عبد العظيم احمد عبد العظيم، اتحاد المغرب العربي بين طموحات الانشاء ومعوقات

التنمية، بحث مقدم في اطار ندوة بعنوان التنمية البشرية في افريقيا، جامعة القاهرة، مارس

2003، ص20.

الخلافات فيما بينها، خاصة العرقية واللغوية وتمكنت بفضل الحوار و اللقاءات والمستمرة طوال ما يقارب من 40 سنة من تحقيق الوحدة الأوروبية بينما لم تتمكن بلدان إتحاد المغرب العربي من تجسيد كيانه رغم وجود عدة عوامل عديدة مشتركة، ولم تتمكن هذه البلدان من تجاوز المشكلات السياسية المطروحة على الساحة المغاربية و التي كان ينبغي حلها باللجوء إلى الحوار المباشر و البناء بين هذه الدول، ولا بد أن تقدم التنازلات من جميع الأطراف إلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي وشامل لجميع الخلافات السياسية، وعندها تصبح الظروف مهيأة وملائمة لتشديد اتحاد المغرب عربي قوي

وقد بدأت بوادر اعادة احياء الاتحاد بعد رفع الحصار الذي كان مفروضا على ليبيا، حيث كانت كل الفرص متاحة من أجل استثمار تلك الظروف وإعادة إحياء حلم الإتحاد، غير أن عقلية أنظمة هذه المنظمة الجهوية والمتعصبة لم تتغير بالإضافة الى أن الأحداث الأخيرة التي عرفتھا دول الاتحاد والمتمثلة في “ثورات الربيع العربي”، ساهمت في توسيع الهوة بين دوله خصوصا من الناحية الأمنية؛ حيث أن كل دولة تحاول تأمين حدودها من تسلل عناصر متطرفة، كذلك غياب حكومة في ليبيا وغيرها من مخلفات الثورة التونسية والليبية كل هذه العوامل اثرت سلبا على اعادة الاتحاد وحيائه مجددا. الا ان ذلك صعب الاعمال من الناحية العملية لان مشكل “الصحراء المغربية” لازال قائما بين الجزائر والمغرب، زيادة على ذلك انهيار الدولة في ليبيا وما تعيشه من حالة حرب يؤثر بشكل مباشر على دول الاتحاد بالنظر إلى الحدود المشتركة مع كل من تونس والجزائر والمشكل السياسي بين الجزائر والمغرب وكذا الحرب في ليبيا وهو الأمر الذي انعكس سلبا على أي محاولة لإحياء اتحاد المغرب العربي.

خاتمة:

ختاما يمكننا القول أن التكتل ضرورة حتمية في ظل الظروف والمتغيرات التي يشهدها العالم اليوم لان المخاطر الحاصلة لايمكن التصدي لها من قبل دولة بمفردها، لذا فان مستقبل

“اتحاد المغرب العربي” يبقى غامضا في ظل التعنت السياسي بدرجة أولى، وكذلك ما عرفتة المنطقة في السنوات الأخيرة من تدهور أمني لا يساعد على أي تقارب أو اندماج كلي لدول الاتحاد، إلا أن المبادرة التي قامت بها الجزائر بشأن اعادة بعث واحياء هذا الاتحاد لدليل على النية الحسنة للجزائر بالنظر لما يدور من احداث قد تؤثر على مستقبل دول المغرب العربي، لما تزخر به المنطقة من مقومات واختلاف في الموارد يكمل بعضها بعضا، وهذا مؤشر ايجابي يدعونا إلى التفاؤل فيما يمكن أن تحمله السنوات القادمة؛ إذا تغيرت عقليات القادة السياسيين التي تفوت فرصا كبيرة على شعوب المنطقة من أجل التقدم والازدهار السياسي والثقافي والاقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع :

اولا : الاتفاقيات الدولية

1. اتفاقية انشاء اتحاد المغرب العربي بتاريخ 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش المغربية، بين الدول الخمس : المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا.
2. اتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي وقعت هذه الاتفاقية بمدينة الجزائر بتاريخ 23 جويلية 1991.

ثانيا : الكتب :

1. جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة ، الجزائر، 2004.

2. الغوث ولد الطالب، “الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الخصخصة في موريتانيا” مجلة فكر العلوم الاقتصادية والقانونية والسياسية العدد الأول 2008 المغرب.
3. ميغيل هيرناندو دي لارامندي، السياسة الخارجية للمغرب، ترجمة عبد العالي بروكي، منشورات الزمن، النجاح الجديدة-الدار البيضاء، طبعة أولى 2005 .

ثالثا : المقالات

1. عبد العزيز شرابي، اتحاد المغرب العربي- الاوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 05 ، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2008.
2. عبد العظيم احمد عبد العظيم، اتحاد المغرب العربي بين طموحات الانشاء ومعوقات التنمية، بحث مقدم في اطار ندوة بعنوان التنمية البشرية في افريقيا، جامعة القاهرة، مارس 2003.

Les Ouvrages Français :

1. Abdnnour Benahtar, Les Etas Unis et le Maghreb, Regain d'interet, C.R.E.A.D, Algérie, 2007.
2. Ben Salem Hatem , Le Maghreb sur L'échiquier méditerranéen (défense nationale), Le comité d'études de défense nationale N07, Paris, Juillet 1989.